الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

الفصل الأول
مقدمة لإدارة الأعمال الدولية

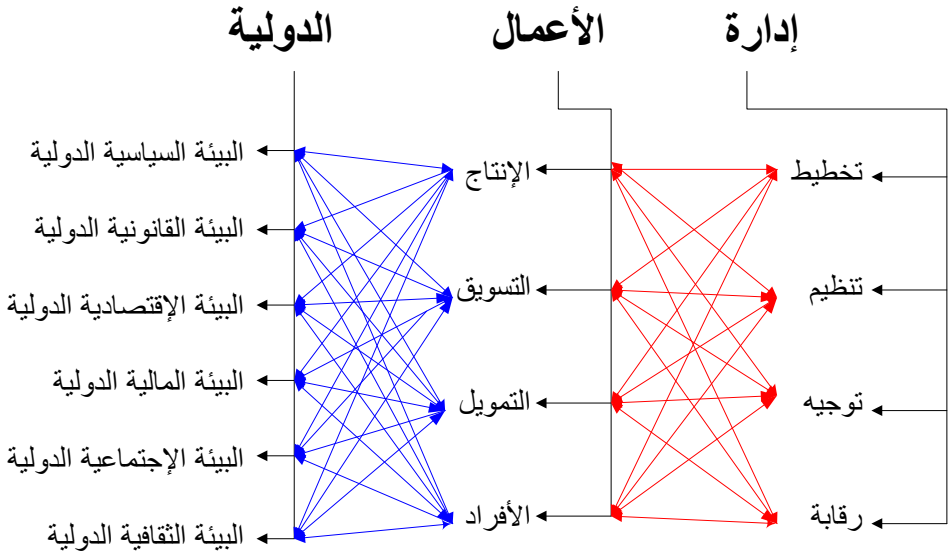

التعريف الاداري لإدارة الأعمال الدولية :
هي ممارسة وظائف الإدارة من تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة لخدمة وظائف المنشأة من إنتاج وتسويق وتمويل وأفراد، مع مراعاة الأبعاد البيئية الدولية بين الدول، بهدف تحقيق الأهداف المنشودة.

التعريف الاقتصادي لإدارة الأعمال الدولية:
هي تعاملات أو تبادلات تجارية بين إفراد أو مؤسسات بهدف إجراء عمليات تجارية في السلع والخدمات.
أي تتعامل مع اقتصاد أكثر من دولة تتميز عن غيرها من التبادلات التجارية بـ اتجاهين هما:
1- الديمومة (الاستمرارية) 2- الانتشار الجغرافي (خارج حدود الدولة)

الإستثمار المباشر FDI:
إمتلاك أو شراء شئ ملموس ومحدد في الشركة، وبذلك يوجد تأثير بدرجة ما على مسار الشركة كبيراً كان ذلك التأثر أو صغيراً.

الإستثمار الغير مباشر NON FDI:
شراء أوراق مالية كأسهم أو سندات بهدف الربح، لذلك يوجد حق غير مباشر في المنشأة، ولكنه لا يؤثر على مسارها.

من يقوم بالأعمال الدولية ؟

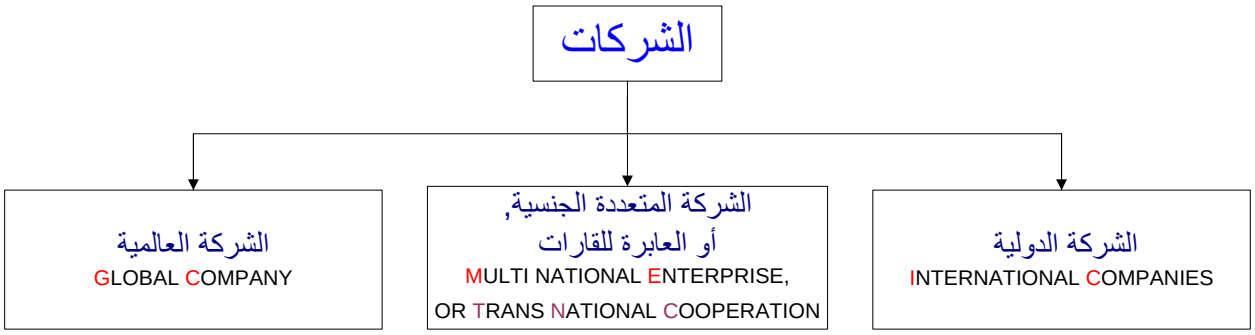

الفرق بين الشركات :

1- الشركة الدولية (1920م) INTERNATIONAL COMPANY:

أ- تتواجد في محيط إقليمي في قارة واحدة وفي عدد من الدول.
ب- المركز الرئيسي في البلد الأم (موطن واحد).
ت- إستراتيجيتها وإداراتها ترتبط بالشركة الأم بصورة مباشرة.

2- الشركة المتعددة الجنسية أو العابرة للقارات(1940م)
MULTI NATIONAL ENTERPRISE, OR TRANS NATIONAL COOPERATION

أ- تتواجد في أكثر من قارة وفي عدد من الدول في كل قارة.
ب- هناك مركز رئيسي لكل قارة (أكثر من موطن).
ت- إستراتيجيتها وإداراتها ترتبط بالمركز الرئيسي الموجود في القارة بصورة مباشرة، وبالشركة الأم بصورة غير مباشرة.

3- الشركة العالمية (1990م) GLOBAL COMPANY :

أ- تتواجد في كل قارات العالم.
ب- هناك مركز رئيسي لكل قارة يرتبط به مركز رئيسي لكل دولة (لا يوجد موطن).
ت- إستراتيجيتها وإداراتها ترتبط إرتباط مباشر بالمركز الرئيسي للدولة، يليه بصورة أقل إرتباطاً المركز القاري، يليه بصورة غير مباشرة الشركة الأم.

تجارة الخدمات :
تسمى الدول المصدرة للخدمات بالدول " الخدمية " بدلاً من الصناعية. والتجارة في الخدمات أصعب من السلع، لأنها تتطلب إنتقال الأفراد لإنتاجها أو إستهلاكها في الدول الأخرى. وهي تمثل ما بين 15-20% من التجارة الدولية.

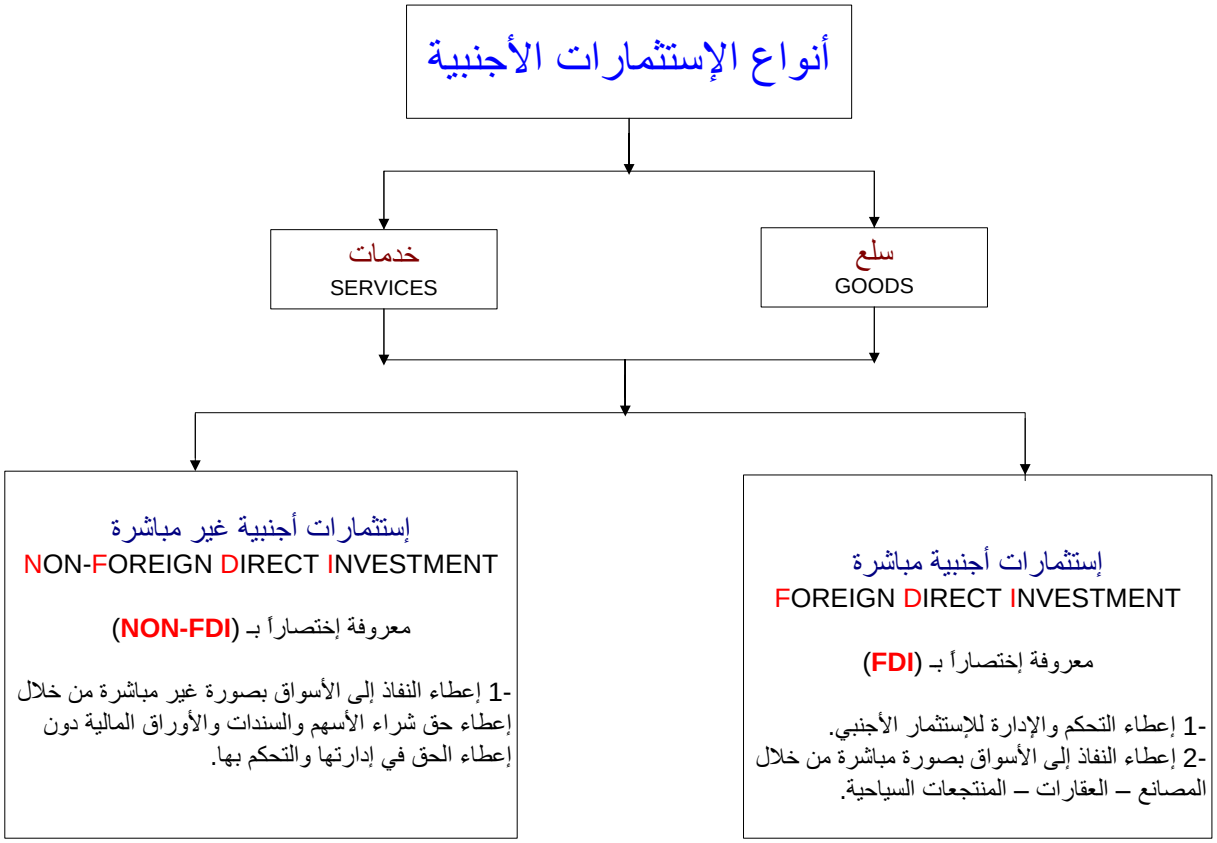

الإستثمارات في الدول النامية (العربية وغير العربية) :

- هناك زيادة واضحة وكبيرة في تنامي هذه الإستثمارات تنبئ عن إهتمام متزايد من جانب الشركات الدولية بالإستثمار في الدول النامية كأسواق ومناطق إنتاج. وكان التركيز بشكل أكبر على دول شرق آسيا إذ حصلت على أكثر من نصف هذه الإستثمارات، ثم دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حولي الربع، ثم أوروبا ووسط آسيا (الشيوعية سابقاً) من 10 إلى 20%، ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة ضعيفة جداً ومتذبذبة.

- أما الإستثمارات العربية البينية المباشرة (من دولة عربية إلى أخرى) لم تخلو من تذبذبات ولكنها في تزايد، وذلك مؤشر جيد. تأتي في المرتبة الأولى دول الخليج، في الإستثمارات الصناعية والمصرفية.

- أما إستثمارات الدول العربية خارج الدول العربية فهي في إزدياد وهي أقوى من الإستثمارات العربية البينية المباشرة.

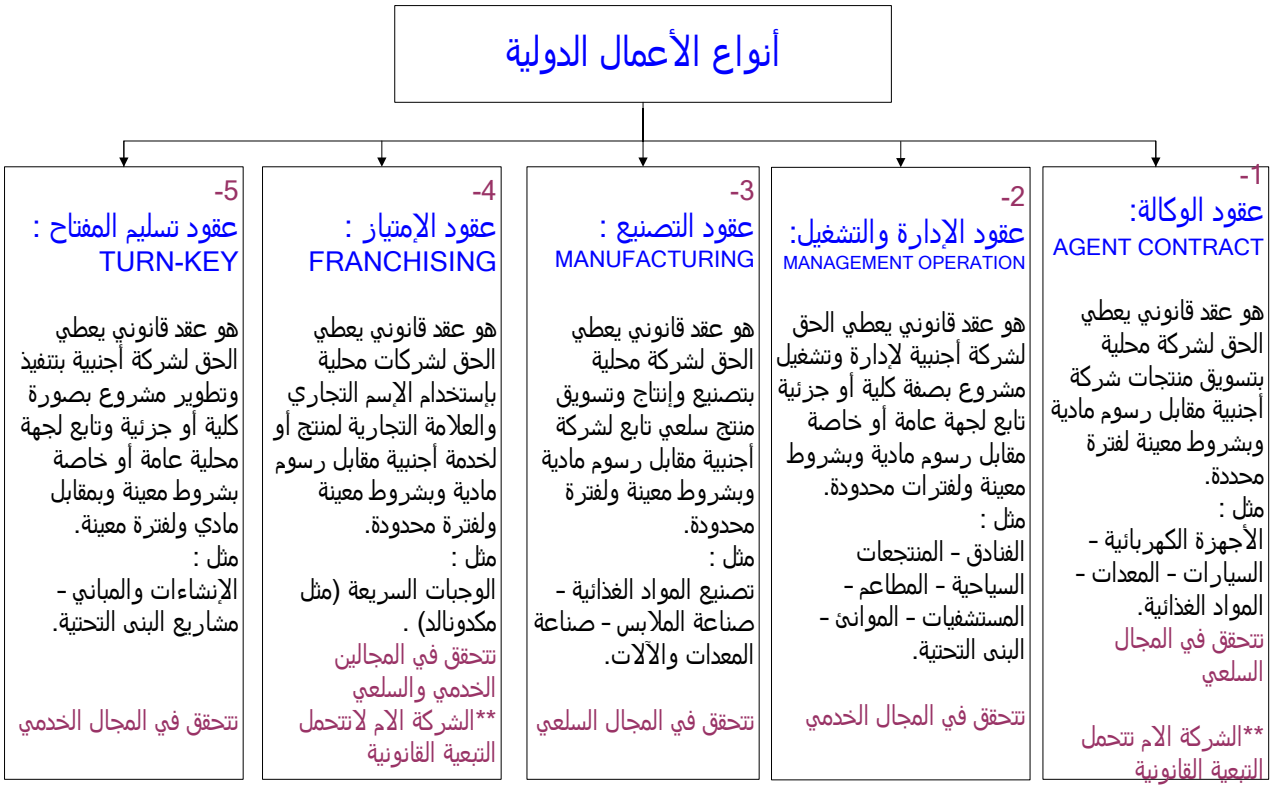

منهجية إدارة الأعمال الدولية
(" أ ب " أبجديات ممارسة الأعمال الدولية)

يجب أن تلاحظ الشركة أن :
* هناك إختلاف وتباين في الوحدات والبيئات السياسية بين الدول لمعرفة مدي الاستقرار السياسي.
مثل : نظم الحكم في الدولة – الوحدات السياسية – الأنظمة والتشريعات – التحزبات السياسية.
* هناك إختلاف وتباين في الوحدات والبيئات الإجتماعية بين الدول لمعرفة مدي الاستقرار الاجتماعي والثقافي.
مثل : العادات والتقاليد والأعراف والأديان والثقافات – اللغات – مهارات الإتصال.
* هناك إختلاف وتباين في الوحدات والبيئات المالية بين الدول.
مثل : أسعار صرف العملات – أسعار الفائدة – السندات والأوراق المالية – الإقتراض.
* هناك إختلاف وتباين في الوحدات والبيئات الإقتصادية بين الدول.
مثل : حجم السوق – البطالة – التضخم – متوسط دخل الفرد – حالة العرض والطلب.
مرادفات تعكس تطور الأعمال التجارية :
1- أعمال دولية عام 1920 م INT-BUS
2- العولمة الإقتصادية 1940م ECONOMICAL – GLOBALIZATION
أ- إتفاقيات الجات 1947م GATT47
ب- مفاوضات جولة الأورغواي 1994م GATT94
ت- نشأة منظمة التجارة العالمية 1995م GATT++
3- البيئة العالمية للأعمال (النظام العالمي التجاري المتعدد الأطراف)

الأسباب التي أدت إلى إنتشار الأعمال الدولية
(مسببات العولمة)

1- بروز فوائض مالية ضخمة خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ساهمت في زيادة حجم الإنتاج السلعي والذي انعكس علي فتح أسواق جديدة (1940م).
2- الرغبة الدولية لدى عدد من الدول الصناعية على تحرير التجارة الدولية (قيام اتفاقية الجات 1947م).
3- تنامي قوة الشركات وتحولها من شركات دولية إلى متعددة الجنسية وعابرة للقارات (1940 - 1960م).
4- إزدياد معدلات التكامل الاقتصادي (التكتلات الإقتصادية بين الدول1960-1980م).
5- الرغبة الدولية في تحرير إقتصاديات الدول من خلال:
(أ) رفع القيود الحكومية على أنشطة القطاع الخاص (ب) خصخصة الخدمات الحكومية.(1940-1993م)
6- إنهيار الإتحاد السوفيتي (النظام الاشتراكي 1991م).
7- تطور علم المعلومات وعلم الحاسب الالي.
8- تطور قطاعات الإتصالات والفضائيات.

الفصل الثاني
نظريات التجارة الخارجية

لماذا تتاجر دولة ما مع دولة أخرى ؟ لماذا تتبادل الدول السلع ؟ لماذا لا تنتج كل دولة جميع ما تحتاجه ؟
قد تكون الدولة قادرة فنياً على إنتاج جميع أو جزء كبير من السلع التي تستوردها، ولكنها تفضل الإستيراد لبعض السلع التي يتم مقابل إستيرادها تصدير سلع أخرى من الإنتاج المحلي. ما يحدث إذاً هو أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي يتم إنتاجها بكميات تفوق حاجتها وتصدير الفائض لدولة أو دول، على أن تستورد سلع أخرى منهم في المقابل.

- كان هناك حضارات تتبادل تجاريا قبل كل النظريات السابقة ، بين إفراد وليس هناك قوانين تحكم هذه التبادلات ومن خصائصها انها :
  1. تجارة عشوائية وبالمقايضة.
  2. تبني علي الحاجة الاستهلاكية
  3. تجارة غير ملزمة وغير مقننة.
  4. ترعي الخصوصيات.
  5. فكر يرعاه الأفراد.

ومن هذه الحضارات:
1) الحضارات الإسلامية (رحلة الشتاء والصيف)
2) الحضارة اليونانية والفارسية (تجارة السلع)
3) حضارات دول البحر المتوسط (تجارة السلع والغذائية)

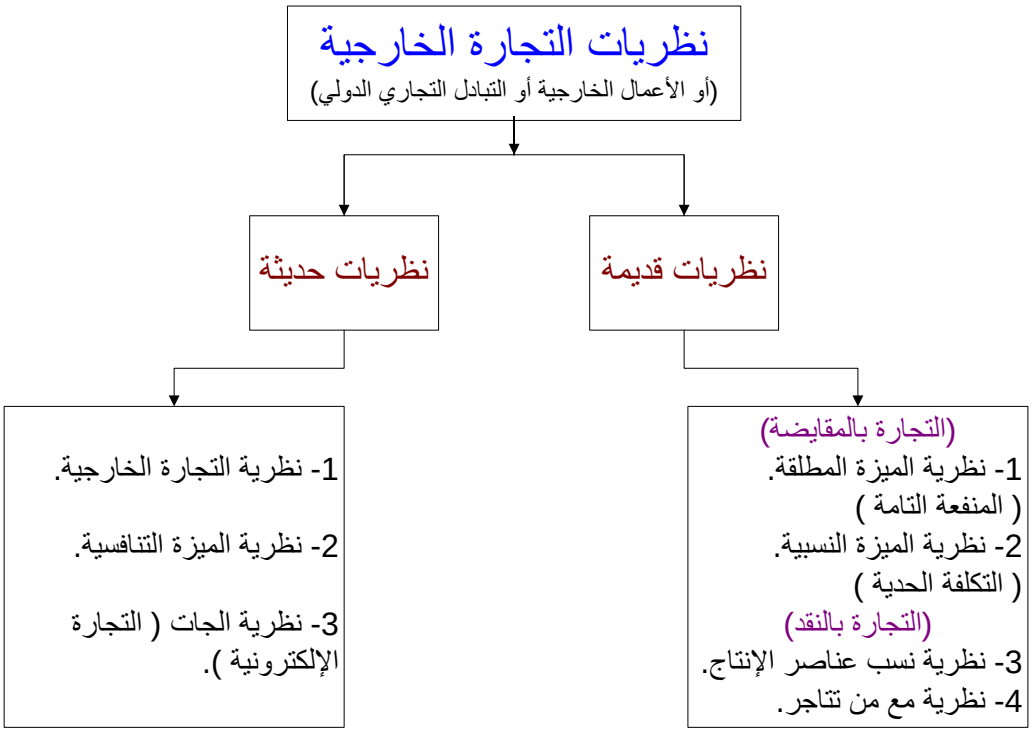

النظريات القديمة :

1- نظرية الميزة المطلقة ABSOLUTE ADVANTAGE THEORY:

أول من وضعها هو البريطاني آدم سميث عام 1787م (أبو الإقتصاد الحديث في كتابه ثورة الأمم).
تدعو هذه النظرية الدول إلى التخصص في الإنتاج على أساس المعايير التالية :

أ- العمل أساس القيمة.
ب- ثبات تكلفة الوحدة مهما كان حجم إنتاجها.
ت- إستحالة إنتقال عناصر تقنية الإنتاج بين الدول (خارج الدولة).
ث- سهولة إنتقال عناصر الإنتاج في الدولة.
ج- عدم وجود مصاريف للنقل والمواصلات والاستخراج.
ح- منافسة تامة بين الصناعات في الدولة.
خ- عمالة كاملة في الدولة.
د- مقايضة السلع بالسلع بدلاً من المال.

وهذه النظرية عبارة عن فكر اقتصادي يراعي خصوصية الدول، والتخصصية ضد المنافسة الدولية.
الانتقاد: عدم مقدرتها علي تبرير في حالة وجود تميز مطلق في أكثر من سلعة.

2- نظرية الميزة النسبية COMPARATIVE ADVANTAGE THEORY :

للعالم البريطاني ديفيد ريكاردو عام 1835م (علي المستوي الإقليمي).

وقامت هذه النظرية على مبدأ (العمل على أساس القيمة) أي أن ثمن السلعة يحدده كمية العمل المبذول لإنتاجها، وتسمى أيضاً (نظرية التكلفة النسبية).

3- نظرية نسب عناصر الإنتاج FACTOR PROPORTION THEORY :

تنسب هذه النظرية إلى كلاً من العالمين الأسكتلنديين : هكشر و أولين. وقاما بإلغاء النظريتين السابقتين لعدم كفائتهما بمجاراة الواقع، وأسست علي أساس التجارة بالنقد لا علي المقايضة السلعية.

وقد قامت نظريتهم على إفتراضين هما :

أ- مبدأ الوفرة النسبية للمواد (تقوم كل بلد بإنتاج السلع التي تعتمد على العنصر الذي يتوفر فيه بكثرة) مثلاً كندا تنتج الأخشاب نظراً لكثرة الغابات ووفرة الأراضي، والصين تنتج الملابس نظراً لكثرة العمال ورخصها.

ب- مبدأ التبادل الدولي (يقوم كل بلد بتصدير السلع التي يمتلك عناصر إنتاجها بوفرة، ويستورد غير ذلك من البلدان الأخرى).

4- نظرية مع من تتاجر؟ :

قدمها العالم إستفان لندر

وقد قامت هذه النظرية على أن الدول تستطيع أن تتاجر مع بعضها البعض بوجود المعايير التالية :

أ- التقارب الجغرافي. ب- التقارب في مستويات المعيشة.

ت- التقارب في العادات والتقاليد والأديان. ث- التقارب في الأذواق.

ج- التقارب في مستويات وحجم الأسواق.

النظريات الحديثة :

1- نظرية التجارة الخارجية EXTERNAL TRADE THEORY:

وقد قامت هذه النظرية على (لماذا تتاجر الشركات مع الخارج ؟):

أ- الإستفادة من الطاقات الغير مستغلة. تنتج بأقل من طاقتها لأن السوق المحلي لا يستوعب كل ما تنتجه الشركة.

ب- تخفيض التكاليف. يتم ذلك عن طريق التوسع في الإنتاج، لذلك يتم البحث عن أسواق جديدة.

ت- تحقيق أرباح إضافية. تستطيع فرض سعر مرتفع للسلعة في بلدان تحتاج تلك السلع بكثرة.

ث- تنويع وتقليل المخاطر. الإعتماد على سوق واحد يزيد من المخاطر.

ج- الإستيراد وضمان الإمدادات. وفرة المواد الخامة في بلدان أخرى بسعر أقل أو جودة عالية.

2- نظرية الميزة التنافسية COMPETITIVE ADVANTAGE THEORY:

وقامت في منتدى داوفوس الاقتصادي العالمي بسويسرا على أن مؤشر التنافس يبنى على ثمان عوامل :

1- درجة الإنفتاح في الدولة.
2- نوع الحكومة.
3- توفر المؤسسات المالية.
4- نوعية البنى الهيكلية في الدولة.
5- التقنية ودرجة تقدمها.
6- نوع الإدارة.
7- العمالة الوطنية.
8- مؤسسات المجتمع المدني.

مسببات الميزة التنافسية بين الدول

قام مايكل بورتر بعد دراسة أجراها، بصياغة أربع مسببات تسمى (نموذج الماسة) وتؤدي إلى بناء الميزة التنافسية والحفاظ عليها :

1- حالة الموارد :
   - حجم ومهارة تكلفة العمالة.
   - وفرة ونوعية وتكلفة وسهولة النفاذ إلى الموارد الطبيعية.
   - مخزون المعرفة لدى الدولة بما في ذلك المعرفة التقنية والتسويقية التي تؤثر على جودة السلع والخدمات.
   - حجم وتكلفة رأس المال المتاح للصناعة.
   - نوع وتكلفة إستخدام البنى الهيكلية.
2- حالة الطلب: إن ميزة الدولة التنافسية تزداد إذا كان هنالك طلب داخلي قوي لسلعها وخدماتها.
3- الصناعات المساعدة وذات الصلة : وجود تعاون بين مثلاً صانعي الأحذية ومنتجي الجلود في نفس الدولة، يعطيها ميزة تنافسية.
4- إستراتيجية وهيكل الشركة والمنافسة : إن إستخدام طريقة إدارية ناجحة، يستقطب اكفأ العاملين، مما يزيد الميزة التنافسية.

التجارة الحرة والسياسة التجارية

عند صياغة النظرية يتم صياغة إفتراضات معها، ولكن غياب بعض الإفتراضات أو حضورها لا يؤثر في صحة النظرية أو خطئها (مثل تكاليف الشحن أو المواصلات) ، إلا أن هناك إفتراضات من الأهمية التي لا تصح بدونها النظرية (مثل إفتراض وجود منافسة تامة داخل دولة ما) يعتد بذلك وجود التنافس بين الدول أي أن التنافس بين الدول يعتبر تجارة حرة.
فبدون التجارة الحرة تقل الفوائد التي تجنيها الدول من التبادل التجاري، لذلك يدعو الإقتصاديين إلى تحرير التجارة بين الدول وجعلها بدون قيود إلا في حالات إستثنائية.

السياسة التجارية للدولة :
هل تتبنى الدولة سياسة التجارة الحرة أم لا ؟ وإلى أي مدى ؟
إن السياسة التجارية هي إنعاكاس لموقفها ونظرتها إلى التجارة الخارجية كأداة لتحقيق مصالحها الإقتصادية القومية.
هل تضع قيود أم تسيهلات ؟
في الحقيقة لا توجد دولة لا تضع قيود، ولكن هذه القيود يختلف مستواها من دولة إلى أخرى.

سياسة الحماية علي مستوي الدولة

تقوم الدولة بوضع رسوم جمركية على السلع المستوردة، أو قيود مثل كمية محددة من الإستيراد، أو إلزام المؤسسات الحكومية باشراء من المنتج المحلي:

1- الرسوم الجمركية TARIFFS:
فرض رسوم على السلع المستوردة، إما لزيادة دخل الدولة من هذه الرسوم، أو لحماية الإنتاج المحلي، بحيث يصبح سعر السلعة المستوردة أغلى من المحلية.

2- الحصص QUOTAS:
تقوم الدولة بتحديد "حصة" معينة لكل سلعة لا يسمح بإستيراد أكثر منها. أو أحياناً للسلع المصدرة كذلك. بدلاً من تحديد رسوم جمركية. وأحياناً يتم الأثنين معاً تحديد كمية معينة وإضافة رسوم أيضاً.

3- أساليب الحماية والقيود الأخرى : هنالك أساليب أخرى غير وضع رسوم أو كمية محددة للواردات أو الصادرات، مثلاً كأن تضع الدولة قوانين تمنع من شراء منتج أجنبي في حالة تنفيذ المشاريع الحكومية، أو تضع عراقيل أمام السلعة الأجنبية، أو أن تتبنى شعارات تدفع المواطن لشراء المنتج المحلي.

سياسة التجارة الحرة ودور " الجات "

يرى دعاة حرية التجارة أن تلك الحرية تقود إلى التوزيع الاكفأ في للموارد عالمياً حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك ميزة نسبية فيها وبذلك يزيد الإنتاج العالمي من السلع والخدمات وتزيد الرفاهية. ويقر نفس الدعاة أن هنالك أوضاعاً معينة قد تتضرر فيها دولة ما من التجارة الحرة وتبقيها في وضع متأخر وتحرمها من إظهار قدراتها الكامنة أو تطويرها، لذلك لا يمانعون من فرض قيود على التجارة الحرة في مثل تلك الأحوال بشرط أن تكون لفترة زمنية معينة.

نظرية الجات

الإتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة " جات "

(GATT) General Agreement on Tariffs and Trade

لمحة تاريخية ومعلوماتية عن اتفاق الجات:

الجات اختصار لعبارة باللغة الإنجليزية هي: ، وتعني "الإتفاق العام للتعريفات والتجارة"

1) نشأت بعد الحرب العالمية الثانية بمبادرة أمريكية بريطانية وتحديدا مع بداية الإعلان عن تأسيس ثلاث منظمات هي:
أ- صندوق النقد الدولي IME ب- البنك الدولي للإنشاء والتعميرWB ج- منظمة التجارة الدوليةITO.
2) نشأت عام 1947م بعد رفض فكرة منظمة التجارة الدولية من الكونجرس الأمريكي **(GATT 47)**. وأخذت حيزا التنفيذ في يناير 1948م في جنيف بسويسرا.
3) تأسست سكرتارية خاصة لمتابعة شؤون الاتفاقية.
4) تحرير التجارة في السلع فقط، وفي التطبيق تم التركيز علي السلع الصناعية وتركت السلع الزراعية والمنسوجات خارج الإطار.
5) عدد الدول 23 دولة وهي الدول المؤسسة للاتفاق ويطلق عليها (الأعضاء المتعاقدين).
6) كان الاتفاق غير ملزم للأطراف المتعاقدة.
7) لم تكن هناك آلية واضحة وملزمة لفض المنازعات التجارية وأيضا مراجعة السياسيات التجارية.
8) عقدت ثمان جولات من المفاوضات الشاملة بين الاطراف المتعاقدة في مدن وسنوات مختلفة امتدت حوالي نصف قرن بدأتها في جنيف 1947-1948م وأخرها في الاورجواي عام 1993-1994م **(GATT 94)**.
9) في المرحلة الأخيرة تمت إضافة قطاعين ليكونا المثلث التجاري:
-التجارة في السلعGAT – التجارة في الخدمات GATS– حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارةTRIPS.
10)تم عقد اجتماع رسمي أخيرا في مدنية مراكش بالمغرب وأعلن عن ولأدت عصر جديد في العلاقات التجارية الدولية من خلال تحول الاتفاق الي منظمة التجارة العالمية WTO في يناير 1994م **(++ GATT)**.

أهداف إتفاقية الجات :

1. العمل على تحرير التجارة الدولية.
2. إزالة العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول.
3. حل المنازعات التجارية الدولية عن طريق المفاوضات.
4. تهيئة المناخ الدولي والإعداد لإنشاء منظمة التجارة العالمية.

جولات الجات التفاوضية :

الجولة	السنة	المكان	عدد الدول المشاركة	موضوع الجولة
الاولي	1947	جنيف	23	التعريفات الجمركية
الثانية	1949	آنسي	13	التعريفات الجمركية
الثالثة	1951	توركاي	38	التعريفات الجمركية
الرابعة	1956	جنيف	26	التعريفات الجمركية
الخامسة	1961-1960	ديلون	26	التعريفات الجمركية
السادسة	1976-1964	كينيدي	62	التعريفات الجمركية، مكافحة الإغراق
السابعة	1979-1973	طوكيو	102	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، إطار للعلاقات التجارية
الثامنة	1993-1986	أورجواي	123	التعريفات الجمركية، الإجراءات غير الجمركية، الخدمات، الزراعية، المنسوجات، حقوق الملكية الفكرية، تسوية المنازعات، إنشاء منظمة التجارة العالميه

وتم التوصل إلى العديد من الإتفاقيات منها:
- العوائق الفنية أمام التجارة.
- قواعد التقييم الجمركي.
- الإجراءات الخاصة بتراخيص الإستيراد.
- إجراءات مواجهة الإغراق.
- الدعم والإجراءات المضادة.
- المشتريات الحكومية.
- التجارة في اللحوم البقرية.
- التجارة في منتجات الألبان.
- التجارة في الطائرات المدنية.

تنفيذ الجات (1947-1979) قبل جولة أوروجواي :
إن إتفاق الجات كان يهتم – في فحواه القانوني- بتحرير التجارة في كافة السلع، ولكن في التطبيق الفعلي، لم ينطبق ذلك إلا على السلع الصناعية، أما السلع الزراعية والمنسوجات والملابس، وهي السلع التي يملك العديد من الدول النامية ميزة نسبية في إنتاجها ، فقد تُرِكت خارج هذا الإتفاق.

جولة أوروجواي
تميزت هذه الدورة بأنها تطرقت إلى مواضيع جديدة وصعبة :
1- إدخال تجارة الخدمات في المفاوضات والوصول إلى إتفاق بشأن تحريرها (إتفاقية الخدمات "جاتس")
2- الإتفاق بشأن مجال الزراعة في التفاوض والذي كان موضع خلاف بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي، وتم التوصل إلى إتفاق بشأن تحرير تجارة السلع الزراعية وتقليل الدعم الحكومي لها.
3- الإتفاق بشأن موضوع حماية الملكية الفكرية (حقوق التأليف والإختراع وإستخدام الإسم التجاري .....إلخ).
4- الإتفاق بشأن إجراءات الإستثمار المتعلقة بالتجارة مثل المحتوى المحلي للسلع المنتجة بواسطة مستثمر أجنبي وعمل إتفاقية بشأنها.
5- وأهم مما سبق هو إستحداث منظمة التجارة العالمية بدلاً من إتفاقية الجات، وبذلك أصبح للتجارة منظمة ترعاها مثلما للنظام النقدي الدولي (صندوق النقد) وللإستثمار الدولي والبنى الهيكلية (البنك الدولي).

وبعد الثمان جولات التفاوضية السابق ذكرها جرى الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية وبدأت فعلياً في يناير 1995 م

التكامل الإقتصادي

في التكامل الإقتصادي تقوم مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً في العادة بزيادة إرتباطها إقتصادياً، وذلك بفتح أسواقها أمام بعضها البعض وزيادة التعاون بينها.
وهذا كان أحد أسباب إزدهار سوق الولايات المتحدة، إذ تم التكامل الإقتصادي بين 50 ولاية وذلك بمثابة 50 دولة.
من مميزات التكامل الإقتصادي :
1- خلق فرص تجارية جديدة، بالذات بعد إزالة الحواجز الجمركية.
2- يؤدي إلى زيادة الإنتاج من نفس السلعة مما يؤدي إلى إنخفاض تكلفة الوحدة.مع الزيادة في جودتها نتيجة المنافسة.
3- الإتجاه إلى شراء المواد الخام من الدول المجاورة والتي كانت في السابقة أغلى نتيجة الحواجز الجمركية أو غير السياسية.
4- الزيادة في حجم التجارة مع زيادة الكفاءة يقودان إلى زيادة النمو الإقتصادي.

أما في المنطقة العربية فقد كانت هناك " إتفاقية السوق العربية المشتركة" ولكنها بقيت حبراً على ورق. ولكن مؤخرا تم إحياء "إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية" بتنشيط البند الخاص بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية، وفعلاً تم الإتفاق عام 1997 على أن تقوم كل دولة عربية بتخفيض رسومها الجمركية بمعدل 10% سنوياً أمام الدول العربية الأخرى، ووقعته 13 دولة، هم دول الخليج الست مع مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا والمغرب وتونس. على أن تنفذ فعلاً في عام 2007م.

ملحوظة :
* النظريات القديمة تحمل فكر إقتصادي يراعي خصوصية الدول، والتخصصية ضد المنافسة الدولية.
* النظريات الحديثة تحمل فكر إقتصادي يراعي خصوصية الدول، والمنافسة الدولية، وشمولية تحرير الأسواق، وفكر سياسي، وإقتصادي، وقانوني، وإجتماعي.

الشكل التالي هو مختصر

الفصل السادس : البيئة السياسية والقانونية.
الفصل السابع : البيئة الثقافية والإجتماعية.
الفصل الثامن : البيئة المالية.
الفصل التاسع : البيئة المالية: الأسواق والمشاركون فيها.
يقراء من الكتاب لمزيد من المعلومات

الفصل الثامن
البيئة المالية
المنظمات الإقتصادية والمالية الدولية

تشكيل النظام التجاري العالمي الجديد
حرية التجارة أم تحرير التجارة؟

الظروف الدولية التي هيأت لنشأة النظام التجاري العالمي الجديد :
- زيادة حدة المنافسة على الأسواق الخارجية.
- إرتفاع أسعار النفط عالمياً، وتراجع الأداء الإقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة.
- ظهور أهمية ومكانة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية في الدول الصناعية المتقدمة.
- ما أدت إليه زيادة دعم القطاع الزراعي في الإتحاد الإوروبي.
- ما أدى إليه ضعف آلية تسوية المنازعات في الجات 1947م.

أهم جوانب الإختلاف بين منظمة التجارة العالمية وإتفاقية الجـات :

1- لقد كانت الجات عبارة عن إتفاقية متـعددة الأطراف ولـكن ليس لها قاعدة مؤسسية بـل تدار بـواسطة سكرتـارية صغيـرة الحجـم .أما منظمة التجارة العالمية، فإنها مؤسسة دائمة وذات سكرتارية خاصة.

2- طبقت الجات علـى أساس مشروط حتـى وإن كانـت الحـكومـات بعد أكثر من أربعين عاماً تُعاملها وكأنها التزام دائم أما إلتزامات منظمة التجارة العالمية، فهي نهائية.

3- ركـزت إتفاقيـة الجـات على جـانب السلـع فقط ، بينما وسعت منظمة التجارة العالمية المجال فشملت أشيـاء إضـافية أخرى منهـا تجـارة الخدمات (مثل الخـدمات المالية المختلفة والخـدمات السياحية وخدمات النقل و الإتـصالات) وحـقوق الملـكية الفكـرية المرتبطة بالتجارة (مثل براءة الإخـتراع وحـقوق المعرفة الفنية).

4- إن نظـام فصـل المنازعـات فـي منظمـة التجـارة العالميـة، أكثر تفصيلاً وأكثر دقـة وأسرع فـي التنفيذ من النظـام الذي كـان يستخدم في الجات.

5- توسيع نطاق عدم التمييز في المشتريات الحكومية بين الموردين الأجانب بحيث يشمل عدم التمييز في مجـالات الخدمات كالأشغال العامة والمقاولات ومشتروات الحكومة الإقليمية والمـحـلية والمرافق العامة.

6- ـ تحديث الإجراءات المتعلقة بمستندات التجـارة الدوليـة مثل قواعـد التثمين الجمركـي ... وأذونـات الإستيراد ومعـاملات المناطق الحرة والإتحادات الجمركية.

تعريف عام بمنظمة التجارة العالمية :

– تعتبر منظمة التجـارة العالميـة WTO منظمـة دولية متخصصـة من ضمن المنظمـات المتخصصـة الغيرتابعة للأمم المتحدة ، تبنت إتفاقيات الجات GATT وطورتها بإضافة أحكام وبروتوكولات جديدة إليها ، وخصوصـاً فيما يخص التجـارة في الخدمات وحقوق الملكية الفكرية .

– يكون الإلتزام بالمنظمة وقواعدها نهائي ودائم لكل عضو من الأعضاء ، حيث أن الإلتزام بالجات كان غير كامل، ولكن يمكن للعضو الانسحاب من المنظمة متى شاء .

– تغطي أحكام وقواعد المنظمة التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والتجارة في حقوق الملكية الفكرية.

– جميع الأعضاء في المنظمة متساوين في الأصوات (صوت واحد لكل دولـة) والقرارات عـادة تصـدر بالتراضـي، أي بدون تصـويت ، إلا عند الاعتـراض فتحتـاج القـرارات إلـى أخذ الأصـوات ، وتكـون بأغلبيـة الثلثين أو الثلاثـة أربـاع أو الإجمـاع كـلاً حسب خاصية الموضوع.

المهام الرئيسية للمنظمة :

• تقوم بالإشراف على تنفيذ الإتفاقيات التي تم التفاوض عليها خلال الجولات الثمانية من مفاوضات الـ (GATT) تحت نظام الإلزام الموحد Single Undertaking، (أي الإلتزام بجميع ما ورد في تلك الإتفاقيات بشكل كلي وكامل وليس كما كانت قبل قيام المنظمة) ، حيث كانت تلتزم كل دولة بما تشاء وترفض ما تشاء (هناك بعض الإستثنائات الطفيفة كما سيرد فيما بعد) .

• تقوم بالتنظيم والإشراف التام على جميع المفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء بعضها مع بعض ، وبينها وبين الدول الساعية للعضوية .

• تقوم بالفصل في المنازعات التجارية بين الأعضاء عبر (هيئة تسوية المنازعات) وقد أصبحت هيئة متخصصة نافذة السلطة ، بعد قيام المنظمة .

• تقوم المنظمة بمراقبة سياسات الدول التجارية للأعضاء فيما يخص الإلتزام بتطبيق الإتفاقات التي ترعاها .

• تقوم بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل منظمة الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي في جميع المجالات التي تتعلق بالتعاون الدولي لتحقيق السلام العالمي والعدالة والمساواة بين الدول ورفع مستوى المعيشة وزيادة مستوى الدخل العالمي وتحقيق الإستقرار النقدي والمالي والتجاري في العالم .

المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية MUST OF WTO

هناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة ، وتكون هي بمثابة الدستور الرئيسي لعمل المنظمة ، وهي القاسم المشترك لجميع الإتفاقات التي تشرف على تطبيقها ، سواء كان بالنسبة للتجارة في السلع GAT، أو التجارة في الخدمات GATS، أو التجارة في حقوق الملكية الفكرية TRIPS .

أولاً : مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most Favored Nation (MFN): (GATT 47)

بموجب هذا المبدأ تمنح الدولة العضو جميع الصلاحيات أو المميزات التي خصصت لدولة معينة إلى جميع الدول الأعضاء، حيث تلتزم كل دولة عضو تقدم أي ميزة تفضيلية في تعاملها مع دولة أخرى بمنح المعاملة التفضيلية نفسها لجميع الدول الأعضاء في المنظمة ، تحقيقاً لمبدأ عدم التمييز في المعاملات التجارية الثنائية . ويستثنى من ذلك المزايا المتبادلة في إطار الإتحادات الجمركية ، ومناطق التجارة الحرة ، بالإضافة إلى المعاملات التفضيلية الممنوحة من بعض الدول الصناعية لبعض الدول النامية .

ثانياً : مبدأ الشفافية TRANSPARENCY : (GATT 47)

ويقصد به إلزام نشر معلومات واضحة ودقيقة عن جميع القوانين، والأنظمة، واللوائح الوطنية ذات الصلة بالقطاعات المندرجة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية.

وعلى الدولة العضو الإعلان عن جميع القوانين والأنظمة التي تحكم التجارة فيها بصفة عامة ، أو بينها وبين الدول الأخرى مع مراعاة عدم التمييز في تطبيقها بين الدول الأعضاء في المنظمة ، و توضيح الأنظمة الحكومية الخاصة بدواعي المصلحة الوطنية أو الأمن القومي .

ثالثاً: مبدأ المعاملة الوطنية NATIONAL TREATMENT (NT) : (GATT 47)

ويقضي هذا المبدأ في جوهره بعدم التمييز بين المنتجات المحلية، والمنتجات المماثلة لها من المستورد من حيث الرسوم المحلية، أو الضرائب، أو المواصفات القياسية، كما لا تميز الدولة بموجبه في معاملتها للسلع والخدمات الواردة مقارنة بالسلع والخدمات الوطنية.

رابعاً: مبدأ المعاملة الخاصة للدول النامية : (GATT 47)

إعطاء مميزات تجارية خاصة ومؤقتة مثل (فترة سماح زمنية أطول – ورسوم جمركية أقل) للدول النامية ، إذ تقر المنظمة بأن الدول النامية الأعضاء قد تحتاج إلى حماية الصناعة الوطنية الناشئة ذات الحساسية في مواجهة المنافسة الخارجية ، ولكنها تشترط أن تكون هذه الحماية في حدودها الدنيا ، وأن تقتصر على فرض الرسوم الجمركية المعقولة . كما تشترط قواعد المنظمة تخفيض التعريفة الجمركية عموماً ، وتحديد سقوفها العليا عند مستويات منخفضة لا يجوز زيادتها في المستقبل ، مع التأكيد على ضرورة إزالة الحواجز الأخرى غير الجمركية ،على أن يعاد النظر فيها كل خمس سنوات.

خامساً: مبدأالتبادلية (النفاذ الي الاسواق) MARKET ACCESS (MA) : (GATT 94)

تقوم الدولة بفتح اسواقها للتبادل التجاري بما التزمت به.

سادساً: مبدأ تخفيض العوائق التجارية REDUCTION OF TRADE BARRIERS : (GATT 94)

يجب على الدول الأعضاء بموجبه أن تعمل بإستمرار على تخفيض عوائق التجارة مثل (الحصص ، الرسوم الجمركية إلخ) التي تعيق إنسياب التدفق الحر للسلع والخدمات بين حدود الدول الأعضاء .

سابعاً: مبدأ المعاملة بالمثل RECIPROCITY : (GATT 94)

يحق بموجبه للدولة العضو اتخاذ تدابير وإجراءات ضد أي دولة أخرى مماثلة للإجراءات التي فرضتها ضدها .

ثامنا: مبدأ حماية البيئة Protection Of Environment: (GATT++)

تحترم المنظمة الحاجة لحماية البيئة فيما يخص المعاملات التجارية على المستوى المحلي والدولي .

وظائف وأهداف المنظمة :

1) تحرير التجارة الدولية وتنظيمها، وترسيخ مبدأ المساواة في المعاملة ، والإلتزام بقواعد مدونة السلوك في العلاقات التجارية الدولية .
2) مراجعة وتعديل السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء أو الساعين للعضوية ، لتحقيق مزيداً من الشفافية في أنظمة التجارة الدولية .
3) التعاون مع باقي المنظمات من اجل تنسيق وتناغم السياسات الاقتصادية العالمية.
4) التوسع في تكوين الإتحادات التجارية ، مثل مناطق التجارة الحرة ، والإتحادات الجمركية ، والسوق المشتركة ، لزيادة التعاون الدولي وتخفيف الحواجز بين الدول الأعضاء مع مرور الزمن .
5) فض وتسوية المنازعات التجارية، من خلال وضع آلية فعالة لتطبيق القرارات والأحكام الصادرة.
6) تخفيض الرسوم والحواجز الجمركية وجميع العوائق القانونية على التجارة العالمية بما في ذلك السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.
7) تقوية القواعد الخاصة بمعالجة قضايا الدعم ، والإعانات ، والرسوم التعويضية، ومكافحة الإغراق ، وإجراءات الوقاية منها.

الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية:
Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (Trips)
طبقاً للإتفاق، تشمل حقوق الملكية الفكرية الآتي:

• حقوق الطبع، والعلامات التجارية، وبراءات الإختراع، والعلامات الجغرافية للسلع، التي تشير إلى مكان الصنع والجودة العالية للمنتج، والتصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة، والأسرار الصناعية.
• تتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتنفيذ إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال التشريعات المحلية وتطبيق إجراءات رادعة ضد من ينتهك هذه الحقوق، بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية.
• يوضح الإتفاق أن الحد الأدنى لمدة حماية حقوق الملكية الفكرية هو 50 سنة في مجال حقوق الطبع و 20 سنة في مجال براءات الإختراع، و7 سنوات في مجال العلامات التجارية.وليس هناك إلزام بتطبيق الإتفاق قبل مرور عام واحد على إنشاء منظمة التجارة العالمية (1995). ويمكن أن تمتد فترة السماح إلى 5 سنوات للدول النامية و 10 سنوات للدول الأقل نمواً، وذلك حسب الموضوعات.

انواع المخاطر المالية :

1) تقلبات أسعار العملة.
2) مخاطر التحويل.
3) مخاطر سيادة الدولة.

إستراتيجيات لدرء المخاطر على الإستثمارات والشركات في البيئات السابقة، السياسية والإقتصادية والإجتماعية :

1- إستراتيجية التفاوض ومعرفة الأبعاد البيئية عن قرب.
2- اللجؤ إلى التأمين ضد المخاطر.
3- التخطيط الإستراتيجي للطوارئ.
4- اللجؤ إلى المحاكم الدولية.
5- اللجؤ إلى الإتفاقيات الثنائية والدولية.

الفصل العاشر
التخطيط الإستراتيجي الدولي

الفكر الإستراتيجي :

1- أين تقف الشركة الآن في السوق ؟
2- ماهي الطريقة المناسبة للوصول إلى الشركة الإستراتيجية ؟
3- أين تريد أن تكون في المدى البعيد ؟

5خطوات لـ التخطيط الإستراتيجي الدولي تقرأ بالتفصيل من الكتاب.

لتنفيذ هذا الفكر نقوم بما يلي :

الخطوة الأولى :
دراسة البيئة
التحليل البيئي الذي يقوم بتحليل البيئة الخارجية أولاً والبيئة الداخلية ثانياً.

الخطوة الثانية :
صياغة وبلورة الإستراتيجية.

الخطوة الثالثة :
تحديد الاسترتجية
الخيار الاستراتجي من منظور عالمي

الخطوة الرابعة :
تطبيق وتنفيذ الإستراتيجية.

الخطوة الخامسة :
تقويم الإستراتيجية.

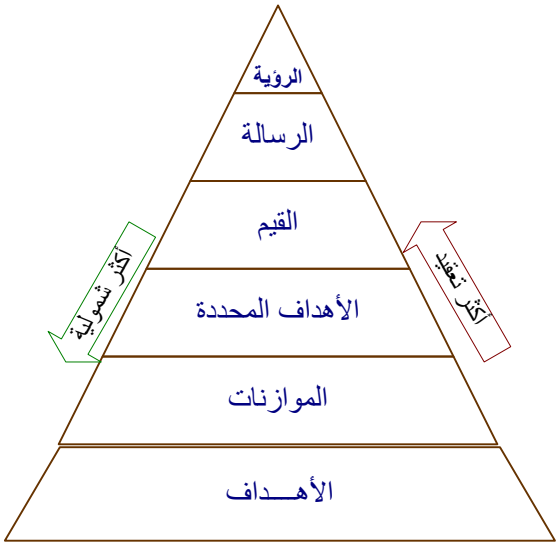

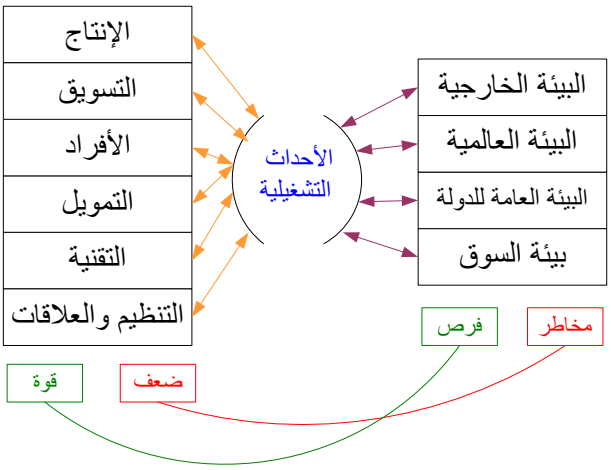

* إستراتيجيات الإنكماش :
1- تقليص حجم العمليات الإنتاجية.
2- تغيير النشاط.
3- التصفية والإفلاس.
4- الإستسلام للشركات الأخرى، أي الإكتساب والإندماج.

* الإبقاء والـ :
1- النمو المحدود.
2- التطوير المحدود.

* إستراتيجيات التوسع :
1- التنويع.
2- النمو والأرباح.
3- الإكتساب.
4- التركيز.
5- المشاركة والتحالفات.

راجع صـ 278 ـ

==========

الفصل الحادي عشر
إستراتيجية التنظيم في الأعمال الدولية

تنقسم التنظميات الدولية الي قسمين:
أ – من حيث اتخاذ القرار ب- من حيث اهمية الاتصال الاداري

أ - أنواع التنظيم الدولي من حيث إتخاذ القرار
1- أحادي : الشركة في الدولة الأم تتخذ القرارات دون مراعاة لإعتبارات الفروع في الدول الأخرى.
2 - تعددي : الفرع المحلي للشركة، له إستقلالية عامة.
3- إقليمي : يكون إتخاذ القرار سوياً على مستوى الإقليم تحت إدارة إقليمية عن الشركة الأم.
4- عالمي : قرارات مركزية للشركة الأم تهتم بالصورة العامة للشركة وتترك للفروع إتخاذ القرارات المساندة والتفصيلية.

ب - أنواع التنظيم من حيث العلاقة التنظيمية والإتصالات :
1- نموذج قسم إدارة الأعمال الخارجية.
2- نموج الشركة الخارجية المنفصلة.
3- نموذج التقسيم الوظيفي.
4- نموذج التقسيم الجغرافي.
5- التقسيم على أساس سلعي.
6- نظم مختلطة.
راجع من صـ 295 – إلى صـ 302 –

عناصر إختيار الهيكل التنظيمي الدولي :
1- حجم الأعمال الدولية لدى الشركة.
2- تاريخ الشركة وتطور عملياتها.
3- فلسفة الشركة وثقافتها التنظيمية.
4- نوعية عمل الشركة وإستراتيجيتها.
5- وجود الكوادر المؤهلة.
راجع صـ 304 –

أتمني التوفيق للجميع م.ش